لندن: فرنسا تطلق سراح سفينة بريطانية

«وكالات» : قالت بريطانيا أمس الثلاثاء، إن فرنسا أطلقت سراح سفينة بريطانية كانت قد احتجزتها الأسبوع الماضي في المياه الفرنسية ورحبت بقرار الرئيس إيمانويل ماكرون تأجيل فرض عقوبات تجارية عليها بسبب خلاف على صيد الأسماك.

وبلغت المشاحنات، التي أعقبت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ذروتها يوم الأربعاء الماضي حين احتجزت فرنسا السفينة البريطانية كورنيلس جيرت جان في المياه الفرنسية بالقرب من لو هافر.

ورداً على سؤال عما إذا كان قد أُطلق سراح السفينة المحتجزة، قال وزير البيئة البريطاني جورج يوستيس «نعم، تم إطلاق سراح السفينة الآن».

ولم يتسن الوصول إلى مالك السفينة للتعليق، وتظهر بيانات تعقب السفن أن السفينة لا تزال في لو هافر.

وقال ماكرون يوم الإثنين إنه سيؤجل فرض عقوبات تجارية على بريطانيا حتى يتمكن المفاوضون من الجانبين من العمل على مقترحات جديدة تنزع فتيل الأزمة بين البلدين حول حقوق الصيد بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقال يوستيس لقناة سكاي التلفزيونية: «الفرنسيون اتخذوا القرار للعدول عن تهديداتهم، ونحن نرحب بذلك».

من ناحية أخرى رغم الابتسامات الودية في قمتي مجموعة العشرين وكوب٢٦، تستمر المواجهة بين فرنسا وبريطانيا حول الصيد البحري، وقد دعت لندن باريس لسحب تهديداتها بفرض عقوبات عليها اعتباراً من منتصف ليل الإثنين.

وأعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن المحادثات بشأن النزاع حول الصيد البحري بين فرنسا والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية «ستُستأنف غداً» الثلاثاء، واستبعد دخول تدابير انتقامية حيز التنفيذ اعتباراً من منتصف الليل.

وقال الرئيس الفرنسي في تصريحات أدلى بها للصحافيين على هامش مؤتمر الأطراف حول المناخ في غلاسكو «لا تفرض عقوبات أثناء التفاوض»، وتابع «سنرى غداً في نهاية اليوم أين أصبحنا لمعرفة ما إذا كانت الأمور تغيّرت» في هذا النزاع.

وشدد ماكرون على «أهمية الساعات المقبلة»، وقال إن «البريطانيين سيقدمون غداً (الثلاثاء) مقترحات جديدة».

وسارعت المملكة المتحدة للترحيب بموقف الرئيس الفرنسي.

وأوضح وزير بريكست البريطاني ديفيد فروست أنه قبل عرضاً قدّمه الوزير الفرنسي لشؤون أوروبا كليمان بون لعقد لقاء. وجاء في تغريدة للوزير البريطاني «أتطلع لمحادثاتنا في باريس يوم الخميس».

وكانت باريس هددت بأنه إذا لم يتم منح مزيد من تراخيص الصيد في المياه البريطانية لمراكب الصيد الفرنسية، ستُمنع المراكب البريطانية من تفريغ صيدها في مرافئ فرنسية اعتباراً من الثلاثاء بل حتى فرض إجراءات تفتيش على جميع السلع القادمة إلى فرنسا من بريطانيا.

وقال مصدر دبلوماسي لوكالة فرانس برس ظهر الإثنين إن «اجتماعات جارية»، مؤكداً إجراء مفاوضات مكثفة في الكواليس.

رغم ظهور الرئيس الفرنسي ورئيس الوزراء البريطاني باسمين عند وصول ماكرون إلى قمة كوب٢٦ في غلاسكو، بدا أن الخلاف حول تراخيص الصيد البحري قد وصل إلى طريق مسدود.

وكانت الرئاسة الفرنسية أكدت لوكالة فرانس برس صباح الإثنين أن الإجراءات العقابية «ستدخل حيز التنفيذ منتصف الليل» إذا لم يتم تسجيل أي تقدم.

وكان ماكرون قد حذر الأحد من أنه «إذا لم يتخذ البريطانيون أي خطوة، فمن الواضح أنه يجب اتخاذ الإجراءات المحددة اعتبارا من ٢ نوفمبر».

من جانبها، أبدت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس تشبثاً بموقف بلادها ودعت عبر تلفزيون «سكاي نيوز» الإثنين الحكومة الفرنسية إلى سحب تهديداتها «غير المعقولة تماماً، بما في ذلك ضد جزر قناة المانش وصيادينا».

وفي حال عدم التوصل إلى تسوية «خلال ٤٨ ساعة»، قالت الوزيرة إن الحكومة البريطانية ستلجأ إلى آلية تسوية النزاعات بموجب اتفاق التجارة لما بعد بريكست لطلب «تدابير تعويضية».

وأشارت لندن إلى أنها تستعد أيضاً لتعزيز الرقابة على قوارب الصيد الأوروبية.

ويقلق ذلك الصيادين وفق ما أفاد الإثنين رئيس اللجنة الإقليمية للمصائد البحرية والثروة الحيوانية البحرية في إقليم فرنسا العليا أوليفييه ليبريتر، مستنكرا «الموقف غير المقبول للإنكليز وعدم امتثالهم للاتفاقات المبرمة».

وأضاف آسفا في مؤتمر صحافي أن «الإجراءات العقابية جيدة للغاية، إنها الحل الوحيد» لكن «بوريس جونسون لن يتوقف عند هذا الحد... عند أدنى مشكلة ستحتجز قوارب».

لكنه حذر من أنه «إذا ظل الوضع مسدوداً، سيظهر الصيادون غضبهم، يجب أن يعملوا ويكونوا قادرين على الصيد في المياه البريطانية كما فعلوا منذ فجر التاريخ».

وتم منح ٣٥ رخصة فقط للصيادين في المنطقة من أصل ٨٠ طلبا، وفق ليبريتر.

بموجب اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، يمكن للصيادين الأوروبيين الاستمرار في العمل في بعض مياه المملكة المتحدة شريطة أن يتمكنوا من إثبات أنهم كانوا يصطادون هناك من قبل. لكن الفرنسيين والبريطانيين يتجادلون حول طبيعة المستندات الداعمة التي يجب تقديمها.

ودعا وزير العلاقات الخارجية لجزيرة تشانيل أوف جيرزي إيان جورست عبر تلفزيون «سكاي نيوز» إلى «وقف كل هذا الهراء والتعامل مع المشكلات الفنية» التي تسمح بإصدار تراخيص الصيد.

وحتى قبل انتهاء مهلة الإنذار، اقتادت السلطات الفرنسية الأسبوع الماضي سفينة صيد بريطانية إلى الهافر (شمال غرب) للاشتباه في أنها تمكنت من صيد أكثر من طنين من المحار من دون ترخيص. وكانت السفينة لا تزال محتجزة الإثنين.

السفينة كورنيلس جيرت جان

أبي أحمد يتعهد بتحقيق النصر

مسلحون في إثيوبيا

أديس أبابا – «وكالات» : تعهد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد الاثنين بالقتال لتحقيق النصر في الحرب المستمرة منذ عام في شمال البلاد، بعد أن زعم متمردو تيغراي أنهم استولوا على مدينة استراتيجية أخرى.

وتحدث سكان في كومبولشا شمالي إثيوبيا عن احتدام المعارك في محيط المدينة الاستراتيجية بين القوات الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي التي أعلنت الأحد السيطرة عليها غداة إعلانها انتزاع ديسي.

وقال أبي أحمد أمام المسؤولين الحكوميين في تصريحات نقلها التلفزيون مساء الاثنين «سوف نصدّهم بكل قوتنا».

وأضاف أحمد «التحديات كثيرة ولكن يمكنني أن أقول لكم بالتأكيد أننا سنحقق انتصارا شاملا».

والاتصالات مقطوعة في جزء كبير من شمال اثيوبيا ووصول الصحافيين محدود، ما يجعل التحقق المستقل من المعلومات المقدمة من كلا الطرفين شبه مستحيل.

وحض أبيي أحمد الاثيوبيين في رسالة نشرها على فيسبوك على استخدام «أي سلاح ممكن لصدّ جبهة تحرير شعب تيغراي وإسقاطها ودفنها».

وشدّد على أن «الموت من أجل اثيوبيا هو واجب على الجميع».

ودعا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل الأطراف المتحاربين إلى وقف القتال «ورفع الحصار عن المساعدات الإنسانية والامتناع عن كل خطاب يحض على الكراهية».

من ناحية أخرى أفادت وسائل إعلام رسمية في إثيوبيا، بأن سلطات العاصمة أديس أبابا دعت المواطنين أمس الثلاثاء، إلى استخراج تراخيص بحمل السلاح في اليومين المقبلين، وذلك بعد أن قالت قوات شمالية متمردة إنها تفكر في الزحف إلى هناك.

وأضاف البيان أنه تم اعتقال أشخاص حاولوا إحداث فوضى، وذلك دون التطرق إلى مزيد من التفاصيل.

قاض أمريكي يسقط غالبية التهم الموجهة إلى مقرب من مادورو

الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو

«وكالات» : استبعد قاض أمريكي سبع من التهم الثمانية بغسل الأموال الموجهة إلى أليكس صعب رجل الأعمال المقرب من الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو على ما أظهرت وثائق قضائية.

ويتهم أليكس صعب الذي سلمته سلطات الرأس الأخضر في أكتوبر، في ميامي مع شريكه الفارو بوليدو، بترؤس شبكة واسعة سمحت للرئيس الاشتراكي نيكولاس مادورو ونظامه باستغلال المساعدة الغذائية الموجهة لفنزويلا.

في السابع من سبتمبر 2020 وخلال عملية التسليم أعطت الولايات المتحدة ضمانات إلى الرأس الخضر «بأنها لن تلاحق أو تحاكم أليكس صعب بأكثر من تهمة واحدة» على ما قال الادعاء الذي يقف وراء الطلب المقدم إلى القاضي روبرت سكولا.

وجاء في الطلب أن القرار اتخذ «لاحترام قوانين الرأس الأخضر المتعلقة بمدة السجن القصوى».

ولا يزال صعب متهماً «بتشكيل عصابة مجرمين تهدف إلى غسل اموال» ويواجه عقوبة بالسجن قد تصل إلى 20 عاما.

ويشتبه في أن صعب وألفارو حوّلا 350 مليون دولار تقريبا من فنزويلا إلى حسابات يشرفان عليها في الولايات المتحدة ودول أخرى.

وأكد الادعاء أن التخلي عن التهم السبع الأخرى يشمل صعب فقط وليس شريكه.

وكانت وجهت إلى رجل الأعمال الكولومبي الذي يحمل الجنسية الفنزويلية أيضا، في يوليو 2019 في ميامي، تهمة غسل أموال، وأوقف بطلب من الولايات المتحدة لدى توقف طائرته في الرأس الأخضر قبالة غرب إفريقيا في يونيو 2020.

ووصف مادورو تسليم صعب بأنها «عملية خطف» وعلق مشاركة السلطات الفنزويلية في محادثات مع المعارضة.

ونظمت السلطات تجمعا تضامنيا مع صعب قرأت زوجته خلاله رسالة من رجل الأعمال أكد فيها أنه لا يتعامل مع الولايات المتحدة ويواجه محاكمته ب»كرامة» مؤكدا «لم ارتكب أي جريمة».

وكان يفترض أن يمثل صعب أمام القاضي الاثنين ليحضر تلاوة البيان الاتهامي ولإعلان ما إذا كان سيخوض المحاكمة على أساس الاعتراف بالذنب من عدمه.

لكن الجلسة أرجئت إلى 15 نوفمبر للسماح لرجل الأعمال بلقاء محاميه للمرة الأول وجها لوجه.

«البنتاغون» تراقب الحدود الأوكرانية - الروسية

«وكالات» : أعلن المتحدث باسم البنتاغون جون كيربي الإثنين، أن واشنطن تراقب من كثب الوضع على الحدود الروسية الأوكرانية، حيث تحدثت وسائل إعلام أمريكية عن تحركات للقوات الروسية في الآونة الأخيرة.

وأفادت صحيفة واشنطن بوست بأن مسؤولين أمريكيين عبروا عن قلقهم من تحركات لتلك القوات تم توثيقها في مقاطع فيديو متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي، وتُظهر قطارات عسكرية روسية وقوافل شاحنات تحمل كميات كبيرة من المعدات العسكرية بينها دبابات وصواريخ.

وقال مسؤول أمريكي طلب عدم كشف هويته إن «هذه التحركات حصلت في الواقع لكنها أقل أهمية مقارنة بالتحركات التي تمت في المنطقة نفسها وأثارت قلق المجتمع الدولي في أبريل الماضي»، وأضاف أن التحركات الحالية أكثر بُعداً عن الحدود أيضاً.

وقال كيربي في مؤتمر صحافي «نحن على علم بتقارير عن أنشطة عسكرية روسية غير عادية قرب الحدود مع أوكرانيا»، من دون أن يؤكد بشكل صريح حصولها.

عناصر الجيش الروسي قرب الحدود الأوكرانية

وأضاف «لا يمكنني التعليق على النوايا الروسية لكن المؤكد هو أننا نراقب المنطقة من كثب كما نفعل دائماً، وسنواصل التشاور مع حلفائنا وشركائنا حول هذه المسألة»، مؤكداً أن أي تصعيد أو عمل عدواني سيكون مصدر قلق كبير للولايات المتحدة.

وأعلن الجيش الأوكراني الأسبوع الماضي أنه استخدم للمرة الأولى طائرة مسيرة هجومية تركية الصنع لتدمير مدفع هاوتزر دي-٣٠ تابع لمتمردين موالين لروسيا في الشرق الأوكراني، ما أثار انتقادات من جانب باريس وبرلين اللتين تتوسطان في عملية السلام.

وتابع كيربي «نواصل دعم خفض التصعيد في المنطقة وإيجاد حل دبلوماسي للنزاع في شرق أوكرانيا».

مقتل 10 مدنيين بهجوم لـ «داعش» في بوركينا فاسو

«وكالات» : قتل نحو عشرة مدنيين الإثنين، في شمال بوركينا فاسو في هجوم شنه مسلحون يعتقد أنهم جهاديون قرب الحدود مع النيجر، وفق ما ذكر مسؤول عسكري ومسؤولون محليون منتخبون لوكالة فرانس برس الثلاثاء.

قال مسؤول عسكري: «اعترض مسلحون يعتقد أنهم أعضاء في تنظيم داعش في الصحراء الكبرى، أشخاصاً من دامبام وهم في طريقهم إلى سوق ماركوي في منطقة الساحل وتم قتل نحو عشرة».

واضاف أن الجنود انتشروا في المنطقة و»يقومون بعمليات تمشيط لأن أربعة أشخاص آخرين كانوا في طريقهم إلى ماركوي ما زالوا في عداد المفقودين».

وأكد مسؤول محلي وقوع الهجوم، موضحاً أن «الإرهابيين نصبوا حاجزاً على الطريق الرابط بين دامبام وماركوي وقاموا باعتراض كل المتجهين إلى السوق».

وأشار إلى أن «الأشخاص كان بعضهم يمشي سيراً على الأقدام أو كانوا على دراجات ثلاثية العجلات أو دراجات نارية»، مضيفاً أن «الأشخاص الأربعة المفقودين اختطفهم الجهاديون».

تقع ماركوي على بعد حوالى خمسة عشر كيلومترا من الحدود مع النيجر، في المنطقة المعروفة باسم «المثلث الحدودي» بين النيجر وبوركينا فاسو ومالي، وتشهد هذه المنطقة بانتظام هجمات تشنها جماعات جهادية مرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش وتستهدف خصوصاً مدنيين.

ودعا وزير الدفاع في بوركينا فاسو الجنرال ايميه بارتيليمي سيمبوري الإثنين، في واغادوغو إلى «يقظة وطنية» وتعبئة من أجل شن «هجوم حاسم» ضد الجماعات الجهادية.

جنود من الجيش في بوركينا فاسو خلال عمليات ملاحقة جهاديين

قائد العمليات الخارجية للجيش الألماني يدعو إلى تسليح الطائرات المسيرة

برلين – «وكالات» : حذر قائد العمليات الخارجية للقوات المسلحة الألمانية لفتنانت جنرال إريش بفيفر، من التخلي عن حماية القوات بطائرات مسيرة مسلحة.

وقال بفيفر إن هناك جوانب عدة تدعم بوضوح شديد استخدام الطائرة المسيرة المسلحة، وقال: «القوات نفسها غير متفهمة لسبب هذا النقاش في الأساس، حيث لا يوجد ما يبرر تصعيب هذا الأمر. إذا فكرنا في الحجج الرافضة للطائرات المسيرة المسلحة، سنجد أنه سيتعين علينا في النهاية إلغاء أجزاء جوهرية من التسليح في الجيش».

ويتولى بفيفر منذ نوفمبر2015 قيادة العمليات الخارجية للجيش الألماني من مقرها بالقرب من مدينة بوتسدام الألمانية، وسيتقاعد خلال أسابيع قليلة.

وأكد بفيفر ضرورة وجود دعم قتالي في حال كانت القوات في وضع متدهور في المعركة، موضحاً أن هذا يمكن أن يحدث بشكل خاص إذا شارك الجنود على نحو مفاجئ أو غير مخطط له في معركة، وقال: «مع أبعاد المساحات التي نتحرك فيها ونوعية التضاريس، فهذا يعني دائما الحاجة إلى دعم جوي عن قرب، والذي يتمثل في مروحية هجومية أو طائرة مقاتلة أو طائرة مسيرة مسلحة».